الانفاق العام وأثره على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

م.م. علي حامد عبد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
mailto:ali.hamid@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. مهند خميس عبد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

الباحث: مشتاق طالب ابراهيم
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
ma.1978.shtak@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.13

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٥/٦ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/٢١ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر الانفاق العام على معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، واستخدام السلاسل الزمنية للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال تقدير وتحليل العلاقة في الجانب التطبيقي الذي استخدم فيه نموذج ARDL، واعتمد البحث على فرضية أساسية مفادها بأن هناك تأثيراً إيجابياً في المدى القصير حسب الجدول (7) معنوياً للمتغير المستقل المتمثل في الانفاق العام على المتغير التابع المتمثل في التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٢). وتوصل البحث الى وجود علاقة توازن طويلة المدى تمتد من الانفاق العام الى التضخم في العراق خلال مدة البحث، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام والتضخم، إذ يمارس الانفاق العام تأثير عكسي ضعيف على معدلات التضخم في المدى الطويل حسب الجدول (7) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، أي إن زيادة الانفاق العام تعمل على انخفاض معدلات التضخم خلال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، التضخم الاقتصادي، نموذج ARDL، العراق.

Public spending and its impact on inflation rates in the Iraqi economy for the period (2005-2022)

Assist. Lect. Ali Hamed Abd
University of Fallujah
College of Administration and Economics
mailto:ali.hamid@uofallujah.edu.iq

Assist.Prof.Dr. Muhannad Khamis Abd
University of Fallujah
College of Administration and Economics
muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

Researcher: Mushtaq Talib Ibrahim
University of Fallujah
College of Administration and Economics
ma.1978.shtak@gmail.com

Abstract

The research aims to analyze the impact of public spending on economic inflation rates in the Iraqi economy during the period (2005 - 2022) and the use of time series to express the nature of the relationship between the variables of the study by estimating and analyzing the relationship in the applied side in which the ARDL model was used, and the research relied on a basic hypothesis that states The presence of a significant positive effect of the independent variable represented in public spending on the dependent variable represented by economic inflation in the Iraqi economy. For the period (2005-2022). The research concluded that there is a long-term equilibrium relationship that extends from public spending to inflation in Iraq during the research period, in addition to the existence of an inverse relationship between public spending and inflation, as public spending has a weak negative impact on inflation rates in the Iraqi economy for the period (2005-2022), i.e. The increase in public spending works to reduce inflation rates during the research period.

Key words: Public Spending, Economic Inflation, ARDL Model, Iraq.

المقدمة:

الانفاق الحكومي من أدوات السياسة المالية، ويعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي. يعتمد نجاح أي مؤسسة اقتصادية على القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بشكل أساسي في الأوقات المناسبة، وأن هذه القرارات تعتمد على الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها السياسة المالية، لأي دولة بسبب موقعها المهم بين السياسات الأخرى، في ضوء المساهمة المهمة والفعالة للسياسة المالية وأدواتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وأن تأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهدفها النهائي هو تحقيق أعلى مستوى للدخل القومي من جهة، ومن جهة أخرى لمعالجة الظواهر الاقتصادية ومنها التضخم.

تتزايد مشكلة التضخم وتتفاقم في دول العالم، وقد تعامل الفكر الاقتصادي مع هذه المشكلة في الدراسات والأبحاث وان الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٢) وثبت فشل ما ذهب إليه رواد المدرسة الكلاسيكية بسبب حالة الركود الاقتصادي التي أصابت الاقتصادات العالمية، والتي لم تنجح آلية السوق في معالجتها إلا من خلال المعالجات التي جاءت من الكينزية، ممثلة بأفكار الخبير الاقتصادي كينز من خلال تدخل الحكومة في السوق من خلال السياسة المالية وأدواتها التي ساهمت في الحد من التضخم وإنعاش النشاط الاقتصادي، لكن مشكلة التضخم تعد من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي حتى الوقت الحاضر.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث: ((يعاني الاقتصاد العراقي من تفاقم مشكلة التضخم بالرغم من تضاعف حجم الانفاق العام في البلد)).

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية معالجة مشكلة التضخم من خلال الانفاق العام والذي يؤدي دور هاماً في التخفيف من حدة واعباء التضخم اقتصادياً واجتماعياً.

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية أساسية مفادها بأن هناك تأثيراً عكسياً معنوياً للمتغير المستقل المتمثل في الانفاق العام على المتغير التابع المتمثل في التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وعليه يمكن صياغة فرضية البحث وفق الاتي ((مجمل العلاقة بين الانفاق العام والتضخم الاقتصادي هي علاقة عكسية خلال مدة البحث)).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل اثر الانفاق العام على معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، باستخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج (ARDL).

منهج البحث:

تم اعتماد الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل الانفاق العام ودوره في الحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة، وكذلك ضمن الأسلوب الاستنباطي القائمة على القياس الاقتصادي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

هيكلية البحث:

لإثبات فرضية البحث وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: المحور الأول تضمن الجانب النظري للانفاق العام والتضخم الاقتصادي، بينما تناول المحور الثاني تطوير تحليل العلاقة. بين الانفاق العام والتضخم الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث ومعرفة العلاقة بينهما، بينما ركز المحور الثالث على نتائج قياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للانفاق العام والتضخم الاقتصادي:

أولاً: مفهوم الانفاق العام:

يمثل دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فهو من أدوات الدولة التي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال ازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ويمكن تعريف الانفاق العام على انه مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجة عامة وبذلك تكون عناصرها مكونة من مبلغ نقدي وانها تصدر عن الدولة أو أحد مؤسساتها، فضلاً عن القصد منها تحقيق نفع عام (حشيش، ٢٠٠٥: ٩٨).

ثانياً: أنواع الانفاق العام:

يمكن تقسم الانفاق العام إلى:

١. الانفاق الاستثماري:

هي الأموال التي يتم تخصيصها لتكوين رأس المال العيني، أي تلك المخصصة لتنمية الثروة الوطنية، مثل الانفاق على مشاريع البنية التحتية (العلي، ٢٠٠٢: ٤٣) تُعرف أيضاً بالنفقات التي تعطي المال ، بمعنى أن لها عائداً اقتصادياً، أي أنها ممثلة في الطلب على السلع الإنتاجية في شكل زيادة في وسائل الإنتاج الثابتة، سواء كانت في شكل بناء أساس لتنفيذ الخدمات أو في شكل وضع أساس لتنفيذ الإنتاج فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية (قدوري، ١٣:٢٠١٦) وأن هذا النوع من الانفاق يختص بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من الأسهم والأراضي والأصول المعنوية، مما يعني أنه يشمل الانفاق على البنية التحتية والمشاريع العامة، وكذلك كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات الاستثمار الخاص (الانسة، ٢٠٠٤: ٤١).

٢. الانفاق الاستهلاكي:

يمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي تلك النفقات الضرورية لضمان عمل الإدارة الحكومية، أي إدارة المرافق العامة للدولة (العلي، ١٩٨٩: ١٢٠)و يمكن تعريفها بأنها تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون أن يكون لها عائد من دائرة الخدمات أو زيادة في الإنتاج المحلي مثل الفوائد الاجتماعية والرواتب، ويشمل الانفاق الاستهلاكي المشتريات الحكومية من السلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لعمل الجمهور. المرافق والقيام بالوظائف التقليدية والإدارية للدولة، أي أنها تمثل إجمالي نفقات الدولة التي لا تهدف من ورائها إلى الحصول على خدمة أو سلعة معينة، بل تسعى إلى تحقيق التوازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وعندما تؤدي الدولة خدمات استهلاكية كالأمن والدفاع والتعليم وشراء السلع الاستهلاكية كالأدوية والملابس، فإنها تساهم في زيادة الاستهلاك القومي، لذلك يعني ذلك أن ليس لها عائد اقتصادي، وهدفها هو ضمان

عمل قسم معين، أو تقديم خدمة، أو تشغيل وحدة إنتاج، من أجل عمل الحكومة، فضلاً عن دفع الأجور ورواتب الموظفين الذين يصرفونها في شراء السلع والخدمات. لذلك تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية مثل الأدوات والآلات والمعدات لزيادة الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار مما يرفع مستوى الدخل المحلي (العلي وكداوي، ١٩٨٩: ١٢٠).

ثالثاً: تقسيم النفقات العامة بحسب أغراضها:

هناك عدة أقسام للانفاق العام تختلف أولوياتها حسب سياسات كل حكومة. ومن هذه الأقسام نذكر ما يأتي: (جهاد، ٢٠١٠: ١٢٢)

١. **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل الإعانات والمنح والتبرعات الاقتصادية ونفقات الخدمات على الطاقة والبنية التحتية.
٢. **النفقات الإدارية:** التي تهدف إلى تشغيل المرافق العامة من حيث الرواتب والمشتريات والمبالغ المخصصة للتدريب والتأهيل.
٣. **الاعانات المالية:** تشمل المزايا الاجتماعية، أي (نفقات التحويلات الاجتماعية)، التي تمنحها الدولة للأفراد. والثاني هو الدعم الاقتصادي (نفقات التحول الاقتصادي)، الذي تمنحه الدولة لبعض المشاريع الخاصة والعامة من أجل زيادة إنتاج السلع التي تنتجها تلك المشاريع. يلاحظ أن هذه الإعانات يتم صرفها من قبل الدولة مجاناً، بهدف دعم الصناعات الوطنية والمشاريع الاستثمارية. يتم دفعها إما عينياً أو نقداً.
٤. **النفقات المالية:** مثل نفقات الدين العام والأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى.
٥. **النفقات الاجتماعية:** يعني أن الحكومة تقدم مساعدات ومبالغ للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود خلال فترة استثنائية عندما تكون تلك الفئات في حاجة إلى هذه النفقات.

رابعاً: تأثيرات الانفاق العام على الاقتصاد الكلي:

من الناحية النظرية، للانفاق العام آثار مضاعفة على الاقتصاد، إذ تقوم الدولة على تحويل الضرائب أو تخفيضها وعلى الحكومة التي تتبع سياسة الانفاق دراسة ميزانيتها وتأمين الإيرادات قبل عرض خطة الانفاق على الجمهور. قد يؤثر الانفاق الحكومي على العناصر من خلال التأثير على التوظيف والدخل وعلى السيولة النقدية والتأثير على الموازنة العامة، ان هذا الانفاق سيولد دخلاً للقطاع الخاص، وان حجم الانفاق العام سيؤثر على الدخل الكلي في الاقتصاد واتجاه الانفاق سيحدد توزيع ذلك الدخل. بعد هذا كله على الحكومة ان تعمل على ترشيد الانفاق أي ان تقوم بالانفاق على القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار بها وان تعمل على تخصيص الموارد بالشكل الامثل (حسين وعفاف، ٢٠٠٤: ٤٦).

خامساً: التضخم (مفهومه، أنواعه، آثاره، مقاييسه):

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية مركبة متعددة الأبعاد، إذ عرفت الشعوب القديمة ظاهرة التضخم لكنه كان نتيجة الاحتيال أي عدم معرفة الأفراد بالقيمة الحقيقية للنقود لأن النظام السائد كان نظام المقايضة وبذلك كان هناك تلاعب في النقود أو ازدياد كميتها، مما يؤدي الى رفع سعرها وانخفاض قيمتها. أما في الوقت الحالي وبالتحديد منذ الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا

هذا مازال التضخم في تصاعد مستمر مما جعلنا نتناوله في هذه الفقرة من خلال بيان مفهومه العام وأهم أنواعه مع ذكر العوامل المؤثرة فيه:

١. مفهوم التضخم:

هناك العديد من التعريفات المقدمة للتضخم. يعرّف بعضها التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن (الافندي، ٢٠١٢: ٤٨٩)، يعرّف بعضها التضخم على أنه ارتفاع مستمر في الأسعار ناتج عن زيادة في إجمالي الطلب تتجاوز قدرة العرض الكلي لتغطية تلك الزيادة في إجمالي الطلب (داغر، ٢٠١٨: ١٩٩). بشكل عام، يجب أن يشرح التعريف الصحيح كيف تتفاعل العوامل المسببة لظاهرة المستوى العام للأسعار مع بعضها البعض وتنتج حالة تضخمية، وليس مجرد الإشارة إلى هذه العوامل، إذ تعتقد مجموعة من الاقتصاديين أن التضخم ظاهرة نقدية. فقط، بينما تعتقد مجموعة أخرى أن التضخم هو ظاهرة لاستخدام الموارد. لذلك لا يمكن في جميع الأحوال تفسير ارتفاع الأسعار على أنه تضخم. إذا كان ارتفاع الأسعار مصحوباً بزيادة في الدخل، فلا يعد هذا تضخماً. ولكن عند الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل، يقابل الزيادة في الطلب ارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، أي أنه غير قادر على زيادة الإنتاج والاستخدام عند زيادة الطلب، وبالتالي ترتفع الأسعار (طاقة، ٢٠٠٨: ٢٨١). من خلال ما تقدم، يُعرّف التضخم بأنه: دالة من تقلبات أسعار السلع والخدمات الناتجة عن اختلالات هيكلية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في الدولة المعنية، لذا فهو نتيجة عوامل قد لا تتفق فيما بينها، وهذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يمكن حساب معدل التضخم بالصيغة الآتية: (الأفندي، ٢٠١٢: ٤٨٩)

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للاسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

٢. أنواع التضخم:

هناك أنواع عديدة من التضخم ، من أهمها ما يأتي:

أ. التضخم الزاحف: في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بشكل تدريجي وبطيء ولكن بشكل مستمر، ويحدث هذا النوع في حالة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بينما يظل العرض (الإنتاج) ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومع ذلك، في حالة حدوث انخفاض في إجمالي الطلب، ينخفض معدل زيادة السعر(الزبيدي، ٢٠١١: ٣١).

ب. التضخم المستهدف: للجهة المختصة تحديد مستوى معين لمعدل التضخم، ثم يستخدم البنك المركزي السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال فترة زمنية معينة، عادة عامين، ويمكن للبنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف بمقدار استخدام آلية لتحديد نطاق معين لسعر الفائدة الحقيقي على المدى القصير(الجراح، ٢٠١١: ١٣٥).

ت. التضخم المستورد: يحدث هذا التضخم عندما يعتمد اقتصاد دولة ما على واردات السلع والخدمات، فعندئذ تكون هذه الدولة عرضة للتضخم من هذا النوع، والذي يتم استيراده من الخارج، عندما تستورد الدولة سلعاً وخدمات من الخارج ودول العالم الخارجي. تعاني من ارتفاع الأسعار، سوف تستورد تلك الدولة هذا التضخم إليها (الافندي، ٢٠١٣: ٢٨٠).

ث. التضخم الجامح: إنه أخطر أنواع التضخم ويسمى أيضاً التضخم المفرط، الذي يظهر نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية الأموال المتداولة مع نقص في المعروض من السلع نتيجة لظروف سياسية أو اقتصادية غير عادية. قد ترتفع الأسعار بمعدل يتجاوز (50٪) شهرياً أو

(100٪) سنوياً. فضلاً عن ذلك، هناك أنواع أخرى من التضخم: مثل التضخم المفتوح، والتضخم المضبوط، والتضخم المضغوط (الافندي، ٢٠١٣: ٢٨٠).

٣. آثار التضخم:

للتضخم العديد من الآثار الاقتصادية ومن أهمها:

أ. **أثر التضخم على دخول الأفراد:** يؤثر التضخم سلباً على بعض شرائح المجتمع، إذ يتأثر الفقراء وذوي الدخل المحدود والمدخرون والدائنون بانخفاض القيمة الحقيقية لدخلهم، وهذا بالتأكيد يؤثر على حجم تشبع السلع والخدمات لديهم، بينما المدينون ويستفيد المنتجون ورجال الأعمال من الربح الناتج عن ارتفاع الأسعار (الوادي وآخرون، ٢٠٠٧: ٣٠٠).

ب. **تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار:** يعتمد حجم الادخار على الدخل الحقيقي للفرد. إذا ارتفع الدخل الحقيقي، يزداد الميل الهامشي للادخار (بافتراض أن العوامل الأخرى تظل كما هي، بما في ذلك الظروف الطارئة)، لأن الزيادة في الدخل الحقيقي تسمح للأفراد بالحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بينما يذهب الجزء الآخر (الباقي) نحو الادخار. وفي حالة التضخم، ينخفض الدخل الحقيقي نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر منه نحو الاستهلاك، مع انخفاض الادخار (الدليمي، ١٩٩٠: ٦٨١).

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الدخل والادخار في اتجاهين، والاتجاه الأول هو العلاقة المباشرة بين الدخل والادخار، لذلك عندما يزداد الدخل، يزداد الادخار (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها)، والاتجاه الثاني هو العلاقة العكسية بين الدخل والادخار، فعند زيادة الدخل ينخفض الادخار بسبب الظروف الطارئة مثل الحروب والأزمات وفي هذه الحالة لا تستطيع الزيادة في الدخل تغطية تلك الظروف مما يؤدي إلى اللجوء إلى الادخار لتغطية هذه الحالات الطارئة.

ت. **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:** وللتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، فالدولة التي تعاني من التضخم تقلل المنافسة على منتجاتها مع منتجات الدول الأخرى التي لا تعاني من التضخم، وبالتالي تنخفض صادرات تلك الدولة بينما تزداد وارداتها، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات (الوادي وآخرون، ٢٠١٠: ١٨٨). يتضح لنا مما سبق أن هناك علاقة مباشرة ذات تأثير سلبي بين التضخم وعجز ميزان المدفوعات. عندما ترتفع معدلات التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يؤدي إلى انخفاض منافسة المنتجات المحلية. للمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات.

٤. مقاييس التضخم:

هناك عدة طرق لحساب معدل التضخم أهمها: (الافندي، ٢٠١٣: ٢٨١)

أ. **المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي:** هذا المقياس هو أحد المقاييس الشاملة لحساب معدل التضخم لأنه يقيس معدل التغير في الأسعار لجميع السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة كما في حالة مؤشر المستهلك. يمكن قياسه وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{قيمة المنتوج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة المنتوج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

ثم يتم استخراج معدل التضخم وفق هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في مخفض الناتج المحلي}}{\text{مخفض الناتج المحلي للسنة السابقة}} \times 100$$

ب. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الاساس}} \times 100$$

ثم يحسب معدل التضخم على أساس أسعار المستهلك وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الأرقام القياسية لاسعار المستهلك في السنة الحالية} - \text{الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في السنة السابقة}}{\text{الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في السنة السابقة}} \times 100$$

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

يعد الانفاق العام من المتغيرات التي تؤثر على معدل التضخم واتجاهاته لأن للانفاق العام أثر ايجابي ومباشر على التضخم من خلال سياسة التسعير وحجم الإنتاج، وبالتالي على حركة رأس المال ونوعية الاستثمارات فيما إذا كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وعليه فإن توافر الكفاءة في الإدارة المالية في البلد من خلال ضبط معدلات التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في البلد، يمثل أحد العوامل والاهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية الى تحقيقها. ويلاحظ من الجدول (1) أن تطور مسار معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي يمكن الاستدلال عليه من خلال تطورات مهمة خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢). إذ لوحظ في عام (٢٠٠٥) ان معدل التضخم بلغ (37٪) ، بسبب تدني مرونة القطاعات الأساسية (الصناعة، الزراعة) في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن عدم قدرة قطاعي النقل والطاقة على التجاوب مع ضغوط الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي أدى استمرار تراجع التضخم إلى إبقاء الاقتصاد العراقي في حالة من عدم وضوح سياسات الاقتصاد الكلي واستمرار الافتقار إلى تنويع مصادر الحصول على الإيرادات في مرحلة التضخم الركودي الذي يعتبر من أخطر الظواهر الاقتصادية. ومن خلال متابعة بيانات الجدول (1) حدوث ارتفاع طفيف في مستوى التضخم في عام (٢٠١٢)، إذ بلغ (6٪)، والسبب يعود إلى الزيادة في الانفاق الحكومي خلال تلك الفترة التي رافقت التضخم. ارتفاع أسعار النفط الخام ليعود وينخفض بعد ذلك. تم اختصار الموازنة العامة للدولة والاتفاق العام على التسلح بسبب الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق خلال النصف الثاني من العام (٢٠١٤) من قبل داعش ، حيث بدأ التضخم في الانخفاض بعد عام (٢٠١٦) مع استقرار الاوضاع الامنية للبلد، والقضاء على الهجمات الارهابية.

أما بالنسبة للانفاق العام في العراق قد سجلت سنة (٢٠٠٥) أدنى مستوى للانفاق العام خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب وجود القوات الامريكية في العراق وما تبعه من تدمير أغلب القطاعات بسبب الحرب التي قامت، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط مما أثر سلباً على الموازنة العامة وبالتالي خفض النفقات العامة ثم تأتي المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) لتشهد ارتفاع مستمر في الانفاق العام، إذ بلغ (38806679) و(39031232) و(59403374) مليون دينار ويعود سبب هذا الارتفاع في النفقات إلى اعادة المفصولين السياسيين إلى عملهم، فضلاً عن دمج بعض القطاعات المسلحة بالعمل المدني وصرف جميع مستحقاتهم المالية، كذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للنفقات العامة، أما في عام (٢٠٠٩) فقد انخفض الانفاق العام ليصل إلى (55589721)

مليون دينار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية والتي اتسمت بالركود وانخفاض مستوى الانفاق العام، وبلغ (11723523) مليون دينار عام (٢٠١٩) وسبب هذا التزايد في الانفاق يعود الى تحسن الوضع الأمني وإعادة السيطرة على المحافظات ومن ثم إعادة تشغيل المواقع الإنتاجية النفطية بعد توقفها وهذا ينعكس إيجابيا على زيادة التصدير ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي زيادة الانفاق العام ولكن سرعان ما انخفض الانفاق العام الى (76082443) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (-0.31%) عام (٢٠٢٠) وهذا الانخفاض جاء بسبب ازمة فايروس (cov-19) الذي أدى الى حدوث تراجع في الاقتصاد العالمي، اما في عام (٢٠٢١) فقد عاد الانفاق العام ليرتفع مرة ثانية بسبب رفع الحظر الجزئي في أغلب دول العالم وعودة تصدير النفط مرة ثانية وبالتالي عودة النشاط الحكومي الى الارتفاع مرة ثانية، إذ بلغ اجمالي الانفاق العام (129993847) مليون دينار عراقي، حتى بعد هذه المدة عاود الانفاق العام بالارتفاع التدريجي والمستمر حتى نهاية مدة الدراسة.

الجدول (1) تطور معدلات الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) مليون دينار

السنوات	الانفاق العام	التضخم %
٢٠٠٥	26375175	37.088
٢٠٠٦	38806679	53.106
٢٠٠٧	39031232	30.89
٢٠٠٨	59403375	12.7
٢٠٠٩	52567025	8.34
٢٠١٠	70134201	2.457
٢٠١١	78757666	5.596
٢٠١٢	105139576	6.056
٢٠١٣	119127556	1.856
٢٠١٤	113473517	2.242
٢٠١٥	70397515	1.439
٢٠١٦	67067437	0.068
٢٠١٧	75490115	0.203
٢٠١٨	80873189	0.404
٢٠١٩	111723523	0.201
٢٠٢٠	76082443	1.009
٢٠٢١	95431867	2.8
٢٠٢٢	93358228	2.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- النشرات الاحصائية البنك المركزي العراقي (٢٠٠٥-٢٠٢٢).
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

ويمكن توضيح مسار الانفاق العام ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالاستعانة بالشكل البياني (1) الآتي:

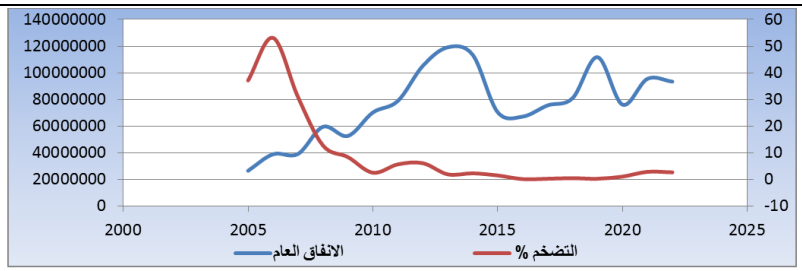

الشكل (1) تطور الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel).

من الشكل البياني (1) يلاحظ ان اعلى مستوى وصل معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث هو في عام (٢٠٠٦)، إذ بلغ (53.106%) في حين ان أدنى مستوى وصل إليه هو في عام (٢٠١٩)، إذ بلغ (0.201%) وهذا يعود الى حجم الايرادات النفطية الكبيرة التي انعكست بصورة ايجابية على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاستقرار الأمني الذي شهده العراق خلال ذلك العام، أما الانفاق العام فقد شهد زيادات متزايدة خلال مدة البحث، ومجمل العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم هي العلاقة العكسية خلال مدة البحث.

المحور الثالث: نتائج قياس الانفاق العام على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢):

١. متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي:

إن المقصود بوصف الانموذج القياسي هي مجموعة العلاقات الاقتصادية بين المتغير المستقل والمتغير التابع موضوع البحث، وينطلق وصف الأنموذج القياسي من مضمون رياضي يتم عن طريقه إعادة صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث في صورة نماذج قياسية يمكن عن طريقها اختبار بيانات المتغيرات المحددة لقياس معاملاتها تمهيداً لتحليلها وتفسيرها وعرضها كمشكلات اقتصادية بإطار قياسي، تضمن البحث متغير مستقل (الانفاق العام) ومتغير تابع (التضخم الاقتصادي) التي تم تناولها في البحث بواسطة الجانب النظري بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية من طروحات المدارس الفكرية والدراسات التجريبية الاقتصادية والجدول (2) يوضح المتغيرات والبيانات المستخدمة في الأنموذج القياسي المقدر.

الجدول (2) متغيرات البحث للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

الرمز	الدلالة	التوصيف
EXP	الانفاق العام	مستقل
INF	التضخم	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = a + b1X1 + ui \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتمتد فترة البحث من (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج (Eviews12) إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية.

٢. نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث:

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12) من أجل معرفة هل ان متغيرات البحث (مستقرة أم غير مستقرة) ونعني بذلك هل هي تحتوي على جذر الوحدة أم لا، مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن الاستقرارية لمتغيرات البحث قيد الدراسة أمراً مهماً جدّاً في تقدير النماذج القياسية، من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، فضلاً عن ذلك أنّ السلاسل الزمنية المستقرة بإمكانها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة والرسم البياني للسلاسل الزمنية للتحقق من استقراريه السلاسل الزمنية، وبعد إجراء هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الآتية:

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار فيلبس - بيرون - PP) لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		LEXP	**LOGINF**
With Constant	t-Statistic	-1.5863	-1.6102
	Prob.	0.4841	0.4719
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7449	-0.8113
	Prob.	0.7202	0.9592
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4909	-1.7855
	Prob.	0.8188	0.0706
		n0	*
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

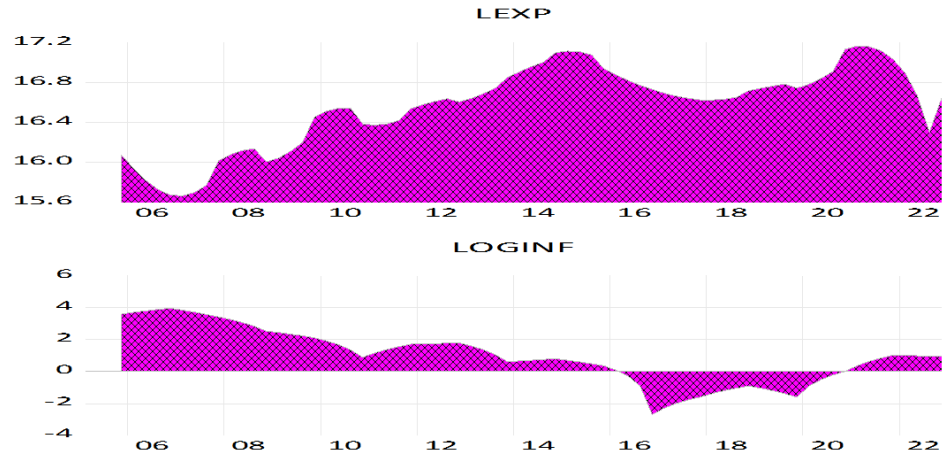

الشكل (2) الأشكال البيانية لنتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل البحث عند المستوى الأصلي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

نلاحظ من نتائج الجدول (3) والأشكال البيانية (2) لنتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، ان المتغيرين التابع والمستقل غير مستقرين عند المستوى الاصلي للبيانات قيد البحث وحسب اختبار فيلبس بيرون (pp)، وبما انه جميع المتغيرات قيد البحث غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الأول لها كما في الجدول (4).

الجدول (4) اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث
(اختبار فيلبس - بيرون - PP) عند الفرق الأول للبيانات

At First Difference			
		d(LEXP)	d(LOGINF)
With Constant	t-Statistic	-5.2435	-5.4640
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2501	-5.6833
	Prob.	0.0003	0.0001
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2058	-5.4628
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Notes: a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant			

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

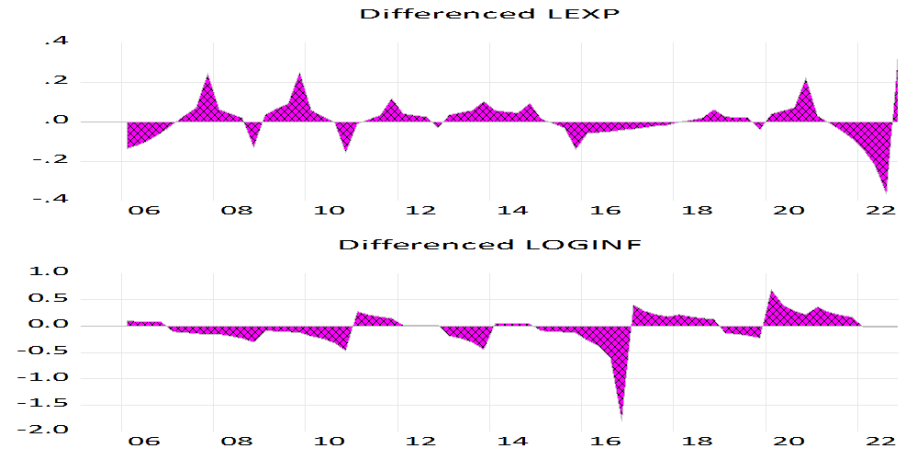

الشكل (3) الأشكال البيانية لنتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل البحث عند الفرق الأول
المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

نلاحظ من الجدول (4) فضلاً عن الأشكال البيانية (3) لنتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، ان المتغير المستقل (الانفاق العام) والتابع (معدلات التضخم) اصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول بواسطة اختبار فيلبيس بيرون (pp)، ولذلك يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان المتغيرات استقرت عند الفرق الأول.

٣. العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي:

أ. التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

يبين الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

الجدول (5) التقدير الأولي لنموذج (ARDL)
يبين العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي

Dependent Variable: LOGINF
Method: ARDL
Selected Model: ARDL(2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGINF(-1)	1.327878	0.115550	11.49183	0.0000
LOGINF(-2)	-0.383773	0.114935	-3.339039	0.0014
LEXP	-0.111816	0.127177	-0.879215	0.3826
C	1.880295	2.129241	0.883082	0.3805
R-squared	0.970187	Mean dependent var		7.894347
Adjusted R-squared	0.968767	S.D. dependent var		14.66910
S.E. of regression	3.294979	Akaike info criterion		0.454021
Sum squared resid	5.481799	Schwarz criterion		0.585644
Log likelihood	-11.20970	Hannan-Quinn criter.		5.506105
Durbin-Watson stat	2.088613			

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

نلاحظ من الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، انه تم تحويل البيانات الى الصيغة اللوغارتمية بهدف تحقيق الاستقرارية لمتغيرات البحث، إذ يتبين من الجدول أن معامل التحديد (R^2) بلغَ (0.97) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (97%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (3%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم يدخل ضمن النموذج، وتشير قيمة (D.W) عدم وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، وتظهر نتائج الجدول (5)، والشكل (3) ان نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) الملائم هو(2.0) لقياس العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

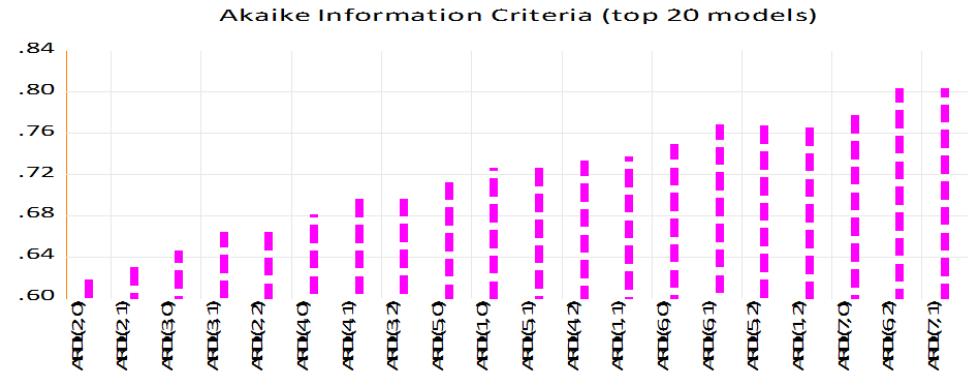

الشكل (4) نتائج اختبار وفقاً لمعيار (AIC) لتحديد افضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

ب. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test):

ولأجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) فلابد من إجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك) من خلال الجدول الآتي:

الجدول (6) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.957	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يستدل من الجدول (6) أن قيمة إحصاءه (F) المحتسبة (F-Statistic) بلغت (5.957) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (1%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات التفسيري نحو المتغير التابع الامر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للآجلين القصير والطويل.

ت. نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبالتالي يجب تقدير معلمات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ وبالاعتماد على البرنامج القياسي (Eviews12)، والجدول (7) يوضح تلك النتائج التي تأكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.880295	2.129241	0.883082	0.3805
CointEq(-1)	-0.055895	0.029668	-1.884007	0.0002
LEXP	-0.111816	0.127177	-0.879215	0.3826
D(LOGINF(-1)	0.383773	0.114935	3.339039	0.0014
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LEXP	2.000474	1.715129	-1.166369	0.2479
C	33.63985	28.53502	1.178897	0.2429

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وكما يأتي:

١. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ

CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ (0.05-) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0.0002)، وهذا الامر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوزان خلال (0.05-) من الزمن.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة المدى وجود تأثير عكسي إذ يمارس الانفاق العام تأثير عكسي ضعيف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) أي إن زيادة الانفاق العام تعمل على انخفاض معدلات التضخم خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى ان زيادة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي على بعض القطاعات الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وهو موافق لمنطق النظرية الاقتصادية ولكن يكون ضعيف وذلك لأن زيادة الانفاق العام لها اثر واضح على معدلات التضخم ولكن بنسبة ضعيفة خلال مدة البحث.

ث. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وكما يأتي:

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-Statistic	4.560942	Prob. F(3,63)	0.1359
Obs*R-Squared	11.95508	Prob. Chi-Square(3)	0.9075
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.662168	Prob. F(2,61)	0.5194
Obs*R-Squared	1.423691	Prob. Chi-Square(2)	0.4907

المصدر: الجدول إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

كما يظهر من الجدول (8) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها الآتي:

١. تم اثبات فرضية البحث بأن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للمتغير المستقل المتمثل في الانفاق العام على المتغير التابع المتمثل في التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

٢. من خلال الجانب التحليلي لمتغيرات البحث تبين ان مجمل العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي هي علاقة الطردية في المدى الطويل خلال مدة البحث.

٣. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي إذ يمارس الانفاق العام تأثير عكسي ضعيف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) اي ان زيادة الانفاق العام تعمل على انخفاض معدلات التضخم خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى ان زيادة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي على بعض القطاعات الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى

انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ولكن يكون ضعيف وذلك لأن زيادة الانفاق العام أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ولكن بنسبة ضعيفة خلال مدة البحث.

ثانياً: التوصيات:

خلص البحث الى مجموعة من التوصيات كان أهمها الآتي:

١. توجيه الانفاق العام الى المجال الاستثماري وزيادة الإنتاج المحلي للحد من الاستيراد والتقليل من أثر التضخم المستورد.
٢. توجيه الانفاق العام نحو التشغيل والتوظيف وخلق فرص عمل للأفراد الخريجين لزيادة الإنتاج ومقابلة الطلب المحلي المتزايد المسبب للتضخم.
٣. العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن صدمات أسعار النفط، وبالتالي سيتم تقليص التضخم المستورد الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع:

١. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، ط١، جامعة صنعاء، اليمن.
٢. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٣)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط٥، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء.
٣. الانسة، (٢٠١٦)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر.
٤. الجراح، محمد بن عبدالله، (٢٠١١)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبار الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧) العدد (١)، سوريا.
٥. حسين، مجيد علي وآخرون، (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط١.
٦. حشيش، عادل أحمد، (٢٠٠٥)، أساسيات المالية العامة، مدخل أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
٧. داغر، محمود محمد، (٢٠١٨)، الاقتصاد الكلي، نظريات وسياسات، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد.
٨. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، (١٩٩٠)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل.
٩. الزبيدي، حسين بن سالم جابر، (٢٠١١)، التضخم والكساد، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
١٠. طاقة، محمد، (٢٠٠٨)، أساليب علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط١، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١١. العلي وكداوي، عادل فليح وطلال محمود، (١٩٨٩)، اقتصاديات المالية العامة، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
١٢. العلي، عادل فليح، (٢٠٠٢)، المالية العامة والتشريع المالي، ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر، فرع الموصل، العراق.
١٣. قدوري، طارق، (٢٠١٦)، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
١٤. الوادي، محمود حسين، ابراهيم خرسين، نضال الحواري، (٢٠٠٧)، الأساس في علم الاقتصاد، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مجاميع إحصائية للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٢٢)، مديرية الحسابات القومية، بغداد.
١٦. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.
١٧. وزارة المالية، دائرة الدين العام، المدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٢)، بغداد.